

Distr.: General
26 June 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢٧-٢ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الرفيع المستوى: منتدى التعاون الإنمائي

رسالة مؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وموجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لأستراليا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقرير الندوة الرفيعة المستوى لمنتدى التعاون الإنمائي التي عقدت في بريسبان، أستراليا، يومي ١٤ و ١٥ أيار/مايو ٢٠١٢ حول موضوع "بناء مستقبل مستدام - شركاء في التعاون الإنمائي" (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها من وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار البند ٢ (ب) من جدول الأعمال.

(توقيع) غاري كوينلان
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٢ والموجهة إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الممثل الدائم لأستراليا لدى الأمم المتحدة

تقرير الندوة الرفيعة المستوى لمنتدى التعاون الإنمائي التي عقدت في بريسبان، أستراليا، يومي ١٤ و ١٥ أيار/مايو ٢٠١٢

”بناء مستقبل مستدام – شركاء في التعاون الإنمائي“

أولا – مقدمة

١ - في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، قامت الجمعية العامة بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعقد منتدى رفيع المستوى للتعاون الإنمائي كل سنتين لاستعراض الاتجاهات في مجال التعاون الإنمائي الدولي، بما في ذلك الاستراتيجيات والسياسات والتمويل، وتشجيع تحقيق المزيد من الاتساق بين الأنشطة الإنمائية التي يضطلع بها مختلف الشركاء في التنمية وتعزيز الصلة بين الأعمال التنظيمية التي تضطلع بها الأمم المتحدة“.

٢ - ويهدف المنتدى إلى تعزيز وتحسين التعاون الإنمائي الدولي لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ويتيح المنتدى منبرا لمجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في مجال التنمية من أجل مناقشة السياسات وتقديم التوجيهات والتوصيات.

٣ - وسيعقد المنتدى الرفيع المستوى الثالث يومي ٥ و ٦ تموز/يوليه ٢٠١٢ في نيويورك. ولتيسير الحوار بين البلدان والجهات الفاعلة في التعاون الإنمائي، أعربت بعض الدول الأعضاء وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة عن تأييدها لتنظيم ندوات رفيعة المستوى في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢. وكانت ندوة أستراليا الرفيعة المستوى آخر هذه الندوات الثلاث التي عقدت تحضيراً لمنتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٢. وقد عقدت الندوة الأولى في مالي، في أيار/مايو ٢٠١١، وتناولت السبل التي يمكن بها للمعونة أن تحقق نتائج التنمية. وعقدت الندوة الثانية في لكسمبورغ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بشأن أفضل السبل لزيادة أثر المعونة إلى أقصى حد ممكن من خلال الاستفادة من مصادر أخرى للتمويل الإنمائي.

ثانيا – ندوة أستراليا الرفيعة المستوى

٤ - نظمت ندوة أستراليا الرفيعة المستوى قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) بشهر واحد، وذلك على خلفية الأزمة الاقتصادية والمالية والحالية. وكان الهدف

الرئيسي للندوة التي عقدت تحت عنوان "بناء مستقبل مستدام - شركاء في التعاون الإنمائي" هو مناقشة العلاقة بين التعاون الإنمائي والتنمية المستدامة.

٥ - وعلى الرغم من أن مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ قام بالتوعية بالحاجة إلى كفالة تحقيق التنمية المستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، فإن هذا الأمل، بعد مرور عشرين عاما، لا يزال طموحا بدلا من أن يكون حقيقة واقعة. ويتطلب الانتقال نحو تحقيق التنمية المستدامة إعادة النظر في نماذج التنمية. وسيؤدي التعاون الإنمائي دورا مهما في مساعدة البلدان النامية على التصدي لهذه النقلة النوعية. وثمة حاجة إلى فهم آثار التنمية المستدامة على نهج التعاون الإنمائي وتنفيذه ومؤسساته بطريقة أفضل وتحويلها إلى إجراءات فعالة.

٦ - وقام المشاركون في الندوة الذي يمثلون مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة - من مقرري السياسات الرفيعة المستوى، والبرلمانات الوطنية، والمنظمات المتعددة الأطراف، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص - بتبادل الدروس المستفادة بشأن السبل التي يمكن بها للتعاون الإنمائي أن يساعد على اتباع مسارات التنمية المستدامة. ونظروا في فرص تحقيق المزيد من التقدم والتحديات المتعلقة بذلك. وتركز الكثير من الاهتمام على دور التنمية المستدامة في خطة للأمم المتحدة من أجل التنمية بعد عام ٢٠١٥. وكانت المحادثات، التي عقدت وفق قاعدة دار تشاتام للسرية، صريحة وحيوية.

٧ - وستشكل التوصيات الصادرة عن الندوة الأساس للمناقشات التي ستجري في منتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٢. كما ستناقش النتائج الرئيسية في اللقاءات الجانبية التي ستعقد أثناء مؤتمر ريو+٢٠.

ثالثا - الرسائل الرئيسية المستجدة من ندوة أستراليا الرفيعة المستوى

ألف - تنفيذ التنمية المستدامة أمر ملح - نحن نقرب من نقاط تحول بيئية واجتماعية

"تشير الأدلة إلى أن الطريقة التي نقوم بها بالتنمية ليست مستدامة - فهي الآن تمارس الضغط على بيئتنا، وتؤدي إلى الفقر، وتنتج المزيد من عدم المساواة"

- يمثل تسخير تدفقات الاستثمارات العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة أولوية فورية. وتشمل المجالات الرئيسية الكفاءة في استخدام الطاقة، والهياكل الأساسية، والزراعة، والبناء، وحفظ الغابات، وأنماط الإنتاج والاستهلاك

- عملت العولمة السريعة على تكثيف الروابط المتبادلة، مما أدى إلى زيادة في القضايا الإقليمية والعابرة للحدود. ولا بد للتعاون في مجال التنمية المستدامة أن يتم على جميع الصعد - العالمي والإقليمي والوطني

باء - يستغرق تحقيق نتائج التنمية المستدامة بعض الوقت؛ ويجب على الشركاء تقييم الدروس المستفادة

”يعتبر إلقاء نظرة بعيدة المدى أمراً أساسياً لتحقيق نتائج التنمية المستدامة“

- يجب أن تكون المعونة مستمرة وقابلة للتوقع في الظروف الاقتصادية الصعبة. ويمكن أن يؤدي حصول الدول المانحة على تأييد أحزاب الأغلبية والمعارضة للتعاون الإنمائي إلى كفاءة القدرة على التنبؤ بالمعونة لما بعد الدورة السياسية
- يمكن للمعونة أن تكون بمثابة محفز ضمن إطار تنظيمي متين. وهناك حاجة إلى مزيد من العمل لمعرفة الجهة التي يمكن للمعونة أن تفتح فيها الباب لمصادر أخرى للتمويل
- تفس الحاجة لأن تكون الأنشطة قابلة للتوسيع ولأن يكون لها تمويل مطرد وطويل الأجل
- لا بد من تحقيق توازن دقيق بين تحقيق نتائج في الأجل القصير وبلوغ الأهداف طويلة الأجل وهناك حاجة ماسة إلى كفاءة أن تتضمن الخطط الإنمائية الوطنية نهجاً طويلة الأجل
- لكل بلد احتياجاته ونقاط ضعفه الخاصة. ولذلك، يجب أن تكون الاستجابات الخاصة بالتنمية المستدامة مصممة حسب السياق المحلي
- يمكن أن يضطلع منتدى التعاون الإنمائي بدور في تبادل المعلومات ونشرها، وفي تحليل الدروس المستفادة والبناء على النجاحات المحققة

جيم - التعاون الإنمائي يؤدي دوراً مهماً في التنمية المستدامة

”القدرة على التنبؤ والشفافية والالتزام الطويل الأجل أمور مهمة بالنسبة للبلدان المتلقية في الوقت الذي نسير فيه على درب للتنمية المستدامة“

- يؤدي نموذج التعاون الإنمائي الحالي إلى إغهاك قدرات جميع الجهات الفاعلة. فهناك ازدواجية في الجهود في جميع أنحاء المؤسسات الدولية (الأمم المتحدة، ومجموعة العشرين، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على سبيل المثال) وعدد من

الالتزامات المتعلقة بالتنمية التي لم يتم الوفاء بها. فهناك إذن حاجة ماسة إلى الاتساق والتماسك

- يجب أن يكون التعاون في مجال التنمية المستدامة مبنياً على الطلب. إذ تخطئ التدخلات، في الكثير من الأحيان، الهدف عندما تكون غير متسقة مع الأهداف والخطط الوطنية. ولقد حان الوقت لوضع البلدان المستفيدة من البرنامج بقوة في موقع القيادة. ويجب أن تؤخذ الاحتياجات المتعلقة بشفافية المعونة على محمل الجد. إذ أن للمستفيدين من المعونة الحق في معرفة كيفية قيام الجهات المانحة بإنفاق الأموال في بلدانها والحصول على توضيحات بشأن نتائج التعاون الإنمائي. وفي المقابل، لدفعي الضرائب في البلدان المانحة الحق في معرفة كيفية إنفاق أموالهم، وما إذا كان يتم استخدامها على نحو فعال. ومن خلال تحقيق شفافية المعونة، ستكون الجهات الفاعلة في التنمية أكثر قابلية للمساءلة عن نتائج التنمية المستدامة.
- ينبغي توسيع نطاق أطر المساءلة المتبادلة لتشمل التركيز على التنمية المستدامة. وبغض النظر عن اختلاف السياقات القطرية، ينبغي أن تعكس السياسات الوطنية للمعونة أولويات التنمية المستدامة المتفق عليها والمنبثقة عن جميع القطاعات
- أحرز تقدم في التنسيق بين الجهات المانحة، ولكن يجب القيام بالمزيد. إذ لا يزال التفكك في برامج المعونة يشكل عقبة كبيرة. ولا يمكن للجهات المانحة أن تكون فعالة إذا ما حاولت أن تحقق "كل شيء للجميع الناس"؛ ولا بد لدعمها أن يكون ذا طابع استراتيجي أوضح من أجل إحداث أثر أكبر. ويمكن للوكالات الإنمائية، من خلال تفويض أمور التعاون وتوجيه المزيد من التمويل من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف، أن تتفادى الازدواجية في الجهود، والتقليل من التفتت والتخفيف من الأعباء الإدارية. وبعد ذلك، يمكن لدولارات المعونة أن تفعل المزيد، بما في ذلك في دعم نتائج التنمية المستدامة
- الشراكات هي وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، وليس غاية في حد ذاتها. وللشراكات الناجحة عدد من العناصر المشتركة: الاحترام والثقة المتبادلان، والحوكمة القوية والفعالة، والتدفقات المالية الكافية، والمساءلة المشتركة والشفافية، والابتكار التكنولوجي وقياس الأداء
- لن تكون المعونة وحدها كافية من أجل الانتقال إلى التنمية المستدامة. ومع ذلك، يمكن للسياسات العامة أن تعيد توجيه رأس المال، وأن تساعد على خفض تكاليف التمويل بالنسبة للبلدان النامية. وهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود للاستفادة

من مصادر تمويل القطاع الخاص وقدراته الابتكارية من أجل تحقيق نتائج التنمية المستدامة. وتشمل مجالات التحسين الممكنة ما يلي: استحداث إشارات للأسعار من أجل إضفاء القيمة على الاستدامة (على سبيل المثال، من خلال فرض ضرائب مختلفة)؛ وتعزيز التنظيم؛ وبدء العمل بنظم الاتجار بالانبعاثات؛ ووضع معايير التنمية المستدامة للمشتريات العامة؛ والتشجيع على الاعتماد الواسع النطاق لمعايير التنمية المستدامة في مجال الاستثمار؛ ووضع آليات تقاسم المخاطر وتعزيز الثقة في الأطر التنظيمية وأطر السياسات ذات الأمد الطويل لتحفيز الاستثمار الخاص في الصناعات المستدامة

دال - لا بد من زيادة التركيز على إدماج التنمية المستدامة والحد من الفقر

”لقد آن أوان التوقف عن التفكير في التنمية المستدامة بوصفها مسألة تتعلق بالبيئة. فالأمر يتعلق بإدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية“.

- لا يمكن أن يكون للتعاون الإنمائي أثر إلا على المدى الطويل إذا أخذت في الحسبان الأبعاد الثلاثة جميعها للتنمية المستدامة - الاقتصادية والاجتماعية والبيئية
- وينبغي أن تكون خطط التنمية الوطنية هي الأداة الرئيسية لإدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية
- وهناك عدد من الدروس المستفادة التي تبرز أهمية تنمية القدرات. ومن المرجح على الأقل أن تأتي الأجوبة على التنمية المستدامة من الجنوب والشمال معا. ويجب أن ينظر إلى التعلم بأنه بمثابة ”طريق ذي اتجاهين“. إذ يلزم تعزيز القدرات في مجال التخطيط للتنمية المستدامة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني. ويلزم أيضا تعزيز القدرات حتى يتسنى للناس المشاركة في تغييرات الاقتصاد الأوسع نطاقا والاستفادة منها

هاء - يلزم أن يظل إطار التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ بسيطا وطموحا

”أهداف التنمية المستدامة أهداف هامة. ومع ذلك، يجب ألا تكون متجانسة. ويجب أن تكون مرنة من حيث تطبيقها على الصعيد الوطني وتستجيب لاختلاف حقائق البلدان على أرض الواقع“.

- لا بد من تحديد الأهداف لتوجيه الجهود الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥

- وينبغي أن تظل الأهداف الإنمائية طموحة. وينبغي أن تكون بسيطة وسهلة القياس. ويجب أن يكون للأهداف إطار متين للمساءلة وأن يكون لجميع الجهات المعنية دور تؤديه لكفالة المساءلة عن تحقيق الأهداف
- ويُعدّ مؤتمر ريو+٢٠ بمثابة نقطة انطلاق في تحديد خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويمكن أن تضع نتائج مؤتمر ريو+٢٠ أسس الاتفاق العالمي المقبل للتنمية المستدامة، بالإدماج الكامل للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر بوصفهما محور التركيز الرئيسي
- ويضطلع منتدى التعاون الإنمائي بدور في متابعة مؤتمر ريو+٢٠ وتحديد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي أن يعمل منتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٢ على بدء تنفيذ نتائج ريو+٢٠ وتوجيهه. وينبغي له أن يتشاور بشأن تنفيذ برنامج شراكة بوسان للتعاون الإنمائي الفعال.

رابعاً - موجز المناقشات

ألف - الدروس المستفادة من توجيه التعاون الإنمائي نحو التنمية المستدامة

- ٨ - التنمية المستدامة هي تنمية - وتشترك الجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي إلى حد كبير في الرؤية نفسها للتنمية: فهي عملية شاملة تدعمها علاقات مترابطة ومتآزرة عبر الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وثمة تجارب ناجحة في مساعدة البلدان النامية على تعزيز التنمية المستدامة. إلا أن البلدان لا تزال تكافح التحدي المتمثل في إقامة دعائم التنمية.
- ٩ - ويظل مبدأ ريو للمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة صحيحاً أكثر من أي وقت مضى - فمع ظهور جهات فاعلة وطرائق ومصادر تمويل جديدة، ازداد مشهد التنمية تعقيداً وأصبح يتسم بوجود خطط مختلفة تتسم بالتنافس والتداخل. فالمعونة ليست مجرد تعبير هام عن التضامن، وإنما يمكن أن تعود أيضاً بالفائدة على كل من البلدان المقدمة لبرامج المعونة والبلدان المستفيدة منها، لا سيما إذا كانت موجهة نحو تحسين سبل العيش المستدامة.
- ١٠ - وينبغي أن تكون التنمية المستدامة عملية تمتلك البلدان زمامها - وينبغي تقديم المعونة الإنمائية على أساس الطلب، وليس على أساس أولويات الجهات المانحة. وينبغي أن تركز على تعزيز المؤسسات. ويجب أن تكيف طرائق تقديم المعونة لكي تلائم سياقات قطرية محددة. وتظل مبادئ نوعية المعونة، مثل المساءلة عن تحقيق نتائج في الأجل الطويل، والتنسيق بين الجهات المانحة، والقدرة على التنبؤ والمرونة، ذات أهمية قصوى.

١١ - ويزداد التركيز على النتائج الطويلة الأجل أهمية في سياق التنمية المستدامة - ففي سياق يطالب فيه المواطنون بأن تكون نتائج التعاون الإنمائي قابلة للقياس، لا بد من تحقيق توازن بين المكاسب العاجلة والأثر الطويل الأجل على الحد من الفقر والاستدامة. وينبغي أن يعجل المانحون بالمعونة وأن يحافظوا عليها أطول مدة ممكنة، مع استراتيجيات خروج واضحة. ونمى الحاجة إلى المزيد من التفكير بشأن تقييم التنمية المستدامة لقياس نتائج الجهود الإنمائية.

١٢ - ويقتضي تحقيق التنمية المستدامة تعاوناً وعلاقات متوازنة بين الأطراف الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي - فالاحترام المتبادل وبناء الثقة وإدارة التوقعات هي عناصر أساسية لقيام شراكات ناجحة، ولكن لا يزال العديد من الشراكات الإنمائية غير متوازن. ويمكن أن تساعد مدونة قواعد سلوك متفق عليها وقابلة للتطبيق على نطاق واسع في التغلب على عدم المساواة وأن تعزز التعاون الفعال.

١٣ - والطريقة التي يتم بها تمويل التنمية المستدامة تتغير - فبالنسبة لبلدان كثيرة، لا تزال المعونة تنسم بأهمية حاسمة ويمكن أن تحدث فرقا حقيقيا إذا استخدمت بشكل فعال. ولكن المعونة وحدها لا تكفي لتحقيق التنمية المستدامة. إذ يتزايد استعمالها لتعبئة مصادر أخرى لتمويل التنمية. ولا بد من تسخير التجارة، والاستثمار الخاص الأجنبي والمحلي، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على نحو أكثر فعالية. ومن المهم إيجاد السبل التي تتيح توجيه موارد أخرى نحو التنمية المستدامة.

١٤ - ولا بد أن تكون مصادر التمويل العامة والخاصة أفضل تنسيقاً - إذ أن معظم الموارد اللازمة لتمويل مشاريع الهياكل الأساسية في البلدان النامية يأتي حالياً من القطاع الخاص. وحيثما استخدمت المعونة حافزاً، من المهم كفالة ألا ينافس المال العام استثمارات القطاع الخاص. فوجود قطاع خاص حيوي يساعد على تقليل الاعتماد على المعونة على المدى الطويل.

١٥ - ويمكن أن تؤدي الشركات الكبرى دوراً محورياً باستخدام تقنيات وهياكل أساسية أكثر استدامة - ويجب تحفيز أكبر ٥٠٠ شركة تنتج القسط الأكبر من السلع في العالم على أن تنتج بطريقة أكثر استدامة.

١٦ - والمساءلة المتبادلة بين البلدان المقدمة لبرامج المعونة والبلدان المستفيدة منها دافع أساسي لتحقيق التنمية المستدامة - فالدلائل تشير إلى أن البلدان التي تمتلك آليات وأدوات مساءلة متبادلة يمكنها أن تلائم المعونة بشكل وثيق مع الأولويات الوطنية، فتحقق بذلك نتائج أفضل. وينبغي أن تنطبق المساءلة على جميع أنواع مقدمي برامج المعونة والجهات

الفاعلة في البلدان المستفيدة منها وأن يشارك فيها الجميع. ولتحقيق ذلك، يجب أن نعتمد على الملكية الديمقراطية والمساءلة المحلية، سواء في البلدان المقدمة لبرامج المعونة أم في البلدان المستفيدة منها.

١٧ - وإنما الآن نفهم بشكل أفضل ما هو مطلوب لتعزيز المساءلة المتبادلة - إذ ينبغي أن يكون لكل دولة سياسة للمعونة تمثل عنصراً رئيسياً في مجال المساءلة المتبادلة، ويجب أن تركز هذه السياسة على التنمية المستدامة. وتؤدي المساءلة المتبادلة أكلها بشكل أفضل إذا قامت على خطة مشتركة. ولا يقل عن هذا أهمية توفر إطار يدار بقيادة محلية لرصد الأداء والأثر. وينبغي القيام باستعراضات سنوية على مستوى عالٍ للسبل التي تعمل فيها المعونة على دفع عجلة التقدم بإشراك جميع الدوائر الانتخابية في البلدان المستفيدة من البرامج. ويجب أن تنطوي هذه العملية الوطنية، في المقام الأول، على رقابة البرلمان للأنشطة الإنمائية، وتعزيز المشاركة مع المجتمع المدني. ويجب أخذ شفافية المعونة وتقديم معلومات متاحة بسهولة وشاملة وفي الوقت المناسب مأخذ الجدل لتوفير أساس للمساءلة المتبادلة. وينبغي أيضاً تعزيز المساءلة المحلية في البلدان المقدمة لبرامج المعونة.

باء - هناك عدد من الصعوبات التي تحول دون توجيه التعاون الدولي نحو تحقيق التنمية المستدامة

١٨ - لا يزال التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية محدوداً - وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، لا يزال الفقر والجوع وعدم المساواة والأمراض منتشرة على نطاق واسع. وسيؤدي ارتفاع التكاليف الأولية المرتبة على التحول نحو التنمية المستدامة إلى زيادة الضغط على تمويل التنمية. وفي ظل الأزمة الاقتصادية والمالية، يزداد تقاعس دافعي الضرائب عن تأييد التعاون الدولي.

١٩ - ويجب أن يصبح التعاون من أجل التنمية المستدامة غط التفكير الجديد للتعاون الإنمائي - ويعتبر التعاون الإنمائي أمراً بالغ الأهمية لتعزيز هذه الرؤية المشتركة. ويجب الوفاء بالالتزامات وتكييف الخطط أو البرامج (لدعم إدارة الموارد الطبيعية والتعليم والصحة والمساءلة والحوكمة الديمقراطية مثلاً) لجعل التنمية المستدامة واقعا ملموسا. ويجب أن تستند هذه الخطط أو البرامج إلى أدلة (مثل فوائد الاستثمار في النساء والفتيات)، مع تخصيص المعونة بناء على الحاجات ومدى التأثير بتغير المناخ والصدمات الاقتصادية. ولا ينبغي أن يُترك أي بلد جانبا. ويجب وضع آليات للحيلولة دون الآثار البيئية أو الاجتماعية غير المقصودة الناجمة عن المشاريع.

٢٠ - وتتطلب الركائز الثلاث للتنمية المستدامة كلها قدرا متساويا من الاهتمام، إذ لا يزال القضاء على الفقر يشكل الهدف الشامل - ولتعزيز التنمية المستدامة، لا يكفي مجرد إضافة عناصر لحماية البيئة: فالركيزة الاقتصادية للتنمية المستدامة تقتضي إعادة التفكير بشكل جذري من أجل وضع العالم على أساس أكثر استدامة. وأكد بعض المشاركين على أنه، رغم أهمية التكامل، ينبغي مواصلة إيلاء الأولوية للقضاء على الفقر.

٢١ - وتقع مسؤولية تحقيق تماشي مختلف الجهات الفاعلة مع الخطة الوطنية للتنمية المستدامة على عاتق القادة السياسيين في أعلى المستويات - فهم القادرون وحدهم على فك أوجه الانغلاق بين مختلف الوزارات والجهات الفاعلة الأخرى. ويجب على حكومات البلدان المستفيدة من البرامج أن تمارس قيادة سياسية قوية في إشراك الجهات الفاعلة على الصعيدين الوطني والدولي في خططها الوطنية للتنمية المستدامة.

٢٢ - ويجب زيادة تركيز أنشطة التنمية وسبل الحصول على التمويل على السكان - فالتعاون الإنمائي ليس مسألة تهم السلطة التنفيذية وحدها؛ بل ينبغي أن يشمل أصحاب المصلحة الآخرين ويكون أكثر تركيزا على السكان. وبإمكان المواطنين والمدافعين عنهم أن يساعدوا في كفالة توزيع التمويل الإنمائي وفقا للحاجات، مع إيلاء قدر متساو من الأهمية لجميع الركائز الثلاث للتنمية المستدامة. ويجب تعبئة المجتمعات المحلية والموارد بصورة أفضل.

٢٣ - وينبغي ألا يؤدي إيلاء الأولوية للتنمية المستدامة إلى فرض شروط جديدة - إذ أن مقدمي المساعدة الإنمائية لا يزالون يتدخلون في كيفية استخدام تدفقات التعاون الإنمائي، بوسائل منها فرض مزيد من الشروط. وغالبا ما تتخذ القرارات المتعلقة بالمعونة خلف أبواب مغلقة. وعلى الرغم من تحسن سجل الإنجازات المتعلقة بنوعية المعونة في البلدان المستفيدة من البرامج، فإن مقدمي المساعدة الإنمائية لا يقدمون دعما كافيا للميزانيات ولا يدرجون المعونة في الميزانيات وفي الخطط. وستزداد أيضا أهمية النظر في مدى إمكانية برجة التعاون الإنمائي في الواقع على الصعيد القطري. وثمة مخاوف من احتمال التذرع بالتعاون الإنمائي لفرض شروط جديدة. ولتبيد هذه المخاوف، ينبغي لجميع الجهات الفاعلة عقد اجتماعات منتظمة لمناقشة طرائق الاضطلاع بأنشطتها.

٢٤ - وتواجه إدارة المعونة وتنسيقها خيارات صعبة - وتتوافق الآراء عموما على وجوب توحيد برامج المعونة. وينبغي لمقدمي المساعدة الإنمائية تحسين التنسيق فيما بينهم بما في ذلك التنسيق مع مقدمي المساعدة غير الموجودين في البلد المعني. ويعني ذلك أنه لا بد لهم من اتباع أسلوب انتقائي والتركيز على المجالات ذات الميزة النسبية وعلى أحدث الخبرات.

٢٥ - ويجب إعادة تشكيل أنشطة تنمية القدرات لدعم أولويات التنمية المستدامة بصورة أفضل - ورغم الجهد الكبير المبذول لتعزيز تنمية القدرات، فإنها لا تزال محدودة. ولكل بلد احتياجات مختلفة من القدرات ويحتاج إلى تصميم المساعدة خصيصاً لدعم أولويات الحكومة من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وينبغي تحديد الأهداف في مجال تنمية القدرات بصورة أفضل في جميع الوزارات المعنية. ويجب زيادة الدعم المقدم لتنمية قدرات أصحاب المصلحة من غير السلطة التنفيذية.

٢٦ - وبينما يشكك بعضهم في النموذج الاقتصادي السائد، فلا يزال من الصعب اجتذاب نمط التمويل المناسب للتنمية المستدامة - وأصبحت فجوات التمويل هائلة، نتيجة لعدم الوفاء بعدد كبير من الالتزامات. وتمس الحاجة إلى إشراك مقدمي المساعدة الإنمائية على نحو قابل للتنبؤ وطويل الأجل. وتظل خطة فعالية المعونة بالغة الأهمية، إذ أن هناك مبالغ كبيرة من المعونة لا تزال تهدر نتيجة لعدم كفاءة استخدامها والإجراءات المعقدة. ويواجه العديد من البلدان المستفيدة من البرامج صعوبات في إدارة التدفقات المتزايدة لمختلف مصادر التمويل الإنمائي إدارة متسقة، وتواجه صعوبات أكبر في توجيه هذه الموارد نحو التنمية المستدامة.

٢٧ - ومن المهم ممارسة رقابة مستقلة على أنشطة التعاون الإنمائي - لتقييم ما إذا كانت اتفاقات القروض، على سبيل المثال، تتماشى مع الأولويات الوطنية وما إذا كانت مستدامة. ويجب تعزيز آليات الرقابة الداخلية، مثل تقارير المراجع العام للحسابات، بتجميع التقارير التي تصدر بتواتر أكبر بتوقيت أفضل. وفي أثناء ذلك، ينبغي إفساح مجال أكبر للمجتمع المدني على الصعيدين الوطني والمحلي، لتقييم أنشطة التعاون الإنمائي.

٢٨ - وتتسم مساءلة جميع الجهات الفاعلة بأهمية بالغة - فبالإضافة إلى الحكومات، يجب إخضاع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الدولي لمزيد من المساءلة على الصعيد القطري. وتقوم المنظمات غير الحكومية في الكثير من الأحيان بتوفير التعاون الإنمائي دون التطرق إلى خطط التنمية الوطنية.

٢٩ - ويجب معالجة عدم اتساق السياسات العامة على جميع المستويات - فنادرًا ما تصمم النظم الوطنية أو العالمية بحيث تعزز التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومن الضروري تحسين الاتساق بين السياسات الإنمائية والسياسات التي يسترشد بها في التجارة والاستثمار ونقل التكنولوجيا، مع كفاءة ألا تؤدي التدفقات الأخرى إلى تقويض تأثير المعونة.

٣٠ - وينبغي تحسين تنسيق المحافل الدولية لتجنب الازدواجية في مداولاها - ونتيجة لتعدد الجهات الفاعلة، تجري مناقشة قضايا مماثلة متعلقة بالتنمية المستدامة والتعاون الإنمائي في مختلف المحافل الدولية. ولا يتعين بالضرورة إنشاء مؤسسات جديدة. فالمناقشات التي تجري في المحافل المختلفة ينبغي أن يبنى بعضها على بعض تفاديا للازدواجية.

جيم - فرص تعزيز التنمية المستدامة عن طريق التعاون الدولي

٣١ - حان الوقت لإعادة النظر في التعاون الإنمائي - وسيساعد مؤتمر ريو+٢٠ والمناقشات الجارية بشأن خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في توجيه أنشطة التعاون الإنمائي في المستقبل.

٣٢ - وثمة فرص جديدة لإشراك جميع الجهات الفاعلة في مجال التعاون الإنمائي لتحقيق التنمية المستدامة - ويجب على جميع الجهات الفاعلة أن تتحلى بالجرأة والتبصر لدى وضع استراتيجيات التنمية المستدامة. وينبغي أن تستند هذه الاستراتيجيات إلى عمليات تعلم مستمرة. ويجب على الجهات المانحة أن تخرج عن حدود التفكير التقليدي وتجاوزف بإيجاد حلول مبتكرة يمكن تعميمها.

٣٣ - والمدافعون عن التنمية أكثر عددا من أي وقت مضى - ويشارك عدد متزايد من الجهات الفاعلة في التعاون الإنمائي. فهي تأتي بالخبرات التي اكتسبتها والدروس التي استخلصتها بشأن ما يجدي وما لا يجدي في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق التعاون الدولي.

٣٤ - ويزداد الاعتراف بدور الحكومة في التنمية، كما يزداد الاعتراف بضرورة تنمية قدرات المؤسسات الوطنية. ولا يزال تولي البلدان لزاماً أموراً يشكل المبدأ الأساسي للتنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، يظل التعاون دون الإقليمي أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للتنمية المستدامة.

٣٥ - ويمكن استغلال الأنواع والمصادر الجديدة لتمويل التنمية - وتستخدم المعونة بشكل متزايد للمساعدة في تسخير الموارد غير المستغلة، مثل الاستثمار المباشر الأجنبي وغير ذلك من الاستثمارات، وتوجيهها نحو التنمية المستدامة. ويمكن أن يكون التمويل في مجال تغير المناخ حافزاً كبيراً للتنمية المستدامة، ولكنه يجب أن يكون إضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية. ولا يزال بعض مصادر التمويل الكبيرة المتاحة على الصعيد الإقليمي غير مستغلة بشكل كامل.

٣٦ - بذلت عدة جهود واعدة يمكن مضاعفتها، ولكن يتعين رصدها عن كثب - ويمكن تعزيز النهج الابتكارية في مجال الطاقة أو إدارة النفايات. ويجب أن يسعى التعاون الإنمائي إلى تحسين تسخير المبتكرات التكنولوجية التي تدعم إتاحة الوصول إلى المعلومات والاتصالات للمواطنين الذين لا قدرة لهم على تحمل كلفتها. وبالتالي، فإن الاستثمارات يجب أن تسترشد بالضمانات الاجتماعية وأن يجري رصدها على نحو منتظم من طرف جهات فاعلة مستقلة، بوسائل منها نظم التتبع على الصعيد الإقليمي.

٣٧ - إذا أُحسن استخدام الموارد المحدودة، فيمكنها أن تحرك الجبال - ورغم القيود المالية، ينبغي لجميع الجهات الفاعلة أن تواصل طموحاتها العليا لتحقيق التعاون الإنمائي. ويمكن أن تحقق النهج غير التقليدية والمركزة على الإنسان نتائج باهرة، ولا سيما في مجال التنمية الاجتماعية. وقد أظهر نموذج من أحد البلدان أن استخدام الموارد المحلية وتعبئة المجتمعات المحلية كان حاسماً في تنفيذ الهدف المتمثل في بناء ١٠٠٠ غرفة دراسة إضافية في وقت وجيز. وينبغي أيضاً تحسين توجيه الموارد التمويلية الابتكارية نحو الهدف العام للتنمية المستدامة.

٣٨ - ينبغي أن تتعاون الحكومات والشركات لحفز الابتكار والتقليل من عدم اليقين لأنشطة الاستثمار - إذ أن أنظار الشركات تتجه أكثر فأكثر إلى البلدان النامية بوصفها مصدراً للأفكار الابتكارية. ويتسم وضع أطر تنظيمية وبناء صورة إيجابية بأهمية حاسمة بالنسبة لقدرة البلدان النامية على اجتذاب الاستثمار. ويمثل هذا فرصاً مهمة، لكن يتعين استغلالها استغلالاً كاملاً.

٣٩ - توجد ثروة من المعارف ينبغي تحسين استخدامها - وستساعد زيادة إشراك أصحاب المصلحة المتعددين على تحسين استخدام الإمكانيات التي تتيحها معارف الشعوب الأصلية المتسمة بالثراء. ففي البلدان النامية معارف وخبرات، وهذه البلدان رغبة في تبادلها. ويمكن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب أن يساعد على تبادل الحلول الابتكارية وتعزيز الممارسات المكثلة بالنجاح.

٤٠ - يجب توسيع نطاق أطر المساءلة المتبادلة لتشمل التركيز على التنمية المستدامة - فبقطع النظر عن السياقات القطرية، ينبغي أن تعكس سياسات المعونة الوطنية أولويات التنمية المستدامة التي تتفق عليها جميع القطاعات، وكذلك الأولويات المتفق عليها على الصعيد الوطني مع إدماجها في السياسات الحكومية. ويمكن أن تتخذ استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية القوية المنتهجة في بعض البلدان قدوة لبلدان أخرى. وينبغي أن تضطلع

الأمم المتحدة بدور خاص في إخضاع الجهات المانحة للمساءلة في ما يتعلق بدعم السعي لتحقيق أولويات التنمية المستدامة.

٤١ - يمكن أن تزيد المساءلة المتبادلة على الصعيدين الإقليمي والعالمي تشجيع إحراز التقدم ميدانياً - تبرهن الأدلة على أن وضع أطر وأدوات للمساءلة المتبادلة غالباً ما تحفز مبادرات على الصعيدين الإقليمي والعالمي لتعزيز إقرار المساءلة المتبادلة على الصعيد القطري. وثمة مناقشات تقنية مستنيرة على الصعيد العالمي، وهناك آليات تزيد من توحيد الأنشطة الرامية إلى إعطاء صورة أفضل عن أوجه القصور في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمعونة. ومن المهم العمل على وضع إطار عالمي موحد. أما على الصعيد الإقليمي، فتظهر النماذج الناجحة بأن تنظيم لقاء بين جميع الجهات الفاعلة المعنية لمناقشة وضع اتفاق ملموس بشأن الالتزامات أمر أساسي لترشيد التوقعات وكفالة إحراز التقدم. ويعد اتفاق كيرنز بشأن تعزيز التنسيق الإنمائي في المحيط الهادئ أحد نماذج الآليات الإقليمية لاستعراض الأقران الذي ساعد على تحسين تعزيز المساءلة المتبادلة. ويمكن أن تساعد آليات المساءلة هذه على كفالة تحويل الوعود إلى أفعال.

دال - التطلع للمستقبل: بناء مستقبل مستدام، الخطة المتطورة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٤٢ - ينبغي أن تسترشد الجهود الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ بمجموعة من الأهداف المحددة ضمن خطة موحدة - فمؤتمر ريو+٢٠ هو مؤتمر إنمائي وليس مؤتمراً بيئياً. وستكون له إسهامات مهمة في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وهذا هو الوقت المناسب لإعادة التفكير في نماذج التنمية. وتختلف الآراء بشأن المكونات التي ينبغي أن تشملها هذه الخطة، إلا أن الجهات المعنية، على ما يبدو، متفقة على ضرورة العمل على التوصل إلى خطة تنمية موحدة للأمم المتحدة، لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، يكون محورها هو التنمية المستدامة.

٤٣ - يجب أن تكون الأهداف الإنمائية المقبلة ملهمة وبسيطة وقليلة وسهلة الرصد - وينبغي الإبقاء على الأهداف الإنمائية للألفية وأن تستند إليها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي التصدي للثغرات الظاهرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن تنطبق خطة التنمية المستدامة وأهدافها، بعد الاتفاق بشأنها، على جميع البلدان.

٤٤ - يجب أن تكون التنمية المستدامة في صلب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ - ويتعين أن تعزز المحافل الدولية هذه الرسالة وأن يتكيف التعاون الإنمائي بسرعة مع هذا التحول. وبينما ينبغي "خضرة" المعونة، يتعين أن يظل القضاء على الفقر والنمو الشامل

للجميع في البلدان الأكثر فقرا هو الأولوية. وينبغي أن تظل مسائل من قبيل مشاركة المرأة، والشباب والأطفال، والعمالة والعمل اللائق، وبناء اقتصاد معتمد على الذات في صلب أي خطة مستقبلية. وتشمل المجالات الأساسية المتصلة بالبيئة الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج والاستثمار في الهياكل الأساسية. كما ينبغي أن يكون تقليص حصة الفرد من انبعاثات غازات الدفيئة وحماية التنوع البيولوجي جزءا من خطة التنمية المستقبلية. بيد أن الإلهام يمكن أن يستمد من الالتزامات والمبادئ المتعلقة بفعالية التنمية المتفق عليها في منتدى بوسان الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة. ومن الضروري إجراء مشاورات واسعة النطاق، مع جهات منها المجتمع المدني والشباب، قبل صياغة الأهداف الجديدة.

٤٥ - ينبغي أن تتناول الأهداف لما بعد عام ٢٠١٥ مسائل السلام والأمن والحقوق والحوكمة وسيادة القانون - وتتصل الحوكمة اتصالا وثيقا ببناء قدرات المؤسسات الوطنية. ولا ينبغي أن يقود التركيز على الحوكمة إلى فرض شروط على البلدان النامية. ويجب أيضا أن يستتبع ذلك النظر إلى الحوكمة في البلدان المتقدمة النمو. ويتعين أن يولى الاهتمام أيضا للحوكمة على الصعيد الدولي. ومن الجوهر أن تشارك البلدان النامية في المؤسسات الدولية. وينبغي أن تكون نهج التنمية القائمة على الحقوق جزءا لا يتجزأ من أهداف ما بعد عام ٢٠١٥.

٤٦ - ينبغي أن تصمم التدخلات المتعلقة بالتنمية المستدامة مع استحضار "الصورة الأكمل" - ويجب أن تأخذ تلك التدخلات بعين الاعتبار السياق الأوسع الذي تجرى في إطاره. وهذا السياق تحدده الديناميات الحالية المتعلقة باطراد العولمة وتنامي الترابط. كما يحدده تكتيف التحديات العالمية التي تقتضي اتخاذ إجراءات جماعية. ومن المؤكد أن التنمية المستدامة أحد تلك التحديات.

٤٧ - يجب إنشاء شراكات من مختلف الأنواع - للتعاون فيما بين بلدان الجنوب دور أساسي، لكن خصائصه تظل متميزة عن خصائص التعاون فيما بين الشمال والجنوب. وستزداد أهمية إقامة شراكات فعالة مع القطاع الخاص من أجل تعزيز التنمية المستدامة. وسيكون أيضا من الملائم تشجيع البحث العلمي المستقل لتوجيه السياسات الإنمائية للبلدان المستفيدة من البرامج والجهات المانحة للمعونة على حد سواء.

٤٨ - يجب إدماج التنمية المستدامة في سياسات المعونة الخاصة بالبلدان المستفيدة من البرامج والخطط الاستراتيجية للجهات المانحة للمعونة دون الإخلال بتولي البلدان زمام الأمور والقيادة أو إضافة شروط جديدة. وقد يتطلب قياس التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة اتباع نهج تُستعرض من خلاله المشاريع والبرامج الفردية للتعاون الإنمائي استعراضا

يكون أكثر صرامة ويتم استنادا إلى معايير تسمح بإجراء تقييمات كمية. وينبغي أن يُجرى ذلك دون إغفال الصورة الأكمل.

٤٩ - ينبغي أن تكون المساءلة في صلب خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ - فمن المهم كفالة ألا تقتصر المساءلة على الحكومات فحسب، وإنما تشمل منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص أيضا. ويتعين تشجيع العدد القليل من البلدان التي كانت رائدة المساءلة المتبادلة لتبيان الفوائد العملية للمساءلة المتبادلة والأدوار التي يمكن، بل ينبغي، أن تضطلع بها مختلف مجموعات أصحاب المصلحة. ويتعين القيام بذلك مع تفادي إرهاق كاهل مواردها البشرية التي غالبا ما تكون نادرة.

٥٠ - يضطلع منتدى التعاون الإنمائي بدور في مجال متابعة مؤتمر ريو وتحديد خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ - فمنتدى التعاون الإنمائي، بوصفه المنتدى الحكومي الدولي الوحيد الذي له عضوية عالمية، في موقع جيد لتوجيه تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠ واستكشاف الآثار التي تترتب عن شراكة بوسان من أجل العمليات التي تقودها الأمم المتحدة في مجال التعاون الإنمائي الفعال. وينبغي أن يضع المنتدى أيضا مجموعة أدوات ومستودعا للمعلومات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة في مجال تعزيز التنمية المستدامة، مع قياس ذلك وفق مجموعة من المعايير الشفافة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يعزز المنتدى موقعه بوصفه هيئة عليا للمساءلة المتبادلة من أجل المساعدة على وضع أطر شراكة حقيقية للتنمية المستدامة. ويتسم تحقيق التكامل بين مختلف القواعد بأهمية أساسية. وينبغي أن يكون المنتدى مستعدا للاضطلاع بدور جديد، بوصفه عملية حكومية دولية فريدة، يشمل المشاركة في المناقشات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.